

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

معالي السيد الرئيس
معالي السادة الوزراء
السادة مندوبي برامج الامم المتحدة
الاخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كانت ليبيا سباقة الى التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية لايمانها بما تضمنته من نصوص معالجة لمعظم الحالات الحرجة التي ينشأ عنها الفساد، وبما أفردته من معالجات عملية له بعد أن أشارت بشكل جلي وواضح لمواضعه وأنواعه واسبابه.

وللعلم فإن ليبيا ومنذ إستقلالها مع بداية الخمسينات من القرن الماض قد أفردت تشريعاتها العقابية المستمدة حينها من تشريعات أشقائنا من القطر المصري، فجرمت الرشوة بأنواعها وأشكالها وأوردت عقاباً لمن يستغل سلطات وظيفته لنفع نفسه أو إضراراً بغيره.

وكنتيجة حتمية للتغيرات الاقتصادية للبلاد فقد أصدر المشرع سيلاً من التشريعات بداية من عام 1979م ومنها على سبيل المثال قانون الجرائم الاقتصادية الذي توسع في تعريف مفهوم الموظف العام والمال العام، وتحريم الواسطة و المحسوبية بقانون خاص الحق به الانحراف بالتصعيد الشعبي، ثم قانون من أين لك هذا؟ ثم قانون التطهير الذي لاحق كل من أثرى بطريقة غير مشروعة وأفرد نصوصاً لملاحقة تلك الأموال المكتسبة بالطرق غير المشروعة بطرق الحجز والرد وبداية من العام 2005 صدرت تشريعات مصرفية أعطت المصرف المركزي حق الرقابة على كل المصارف ورفعت السرية عن الحسابات الشخصية من خلال قانون غسيل الاموال، وغيرها من القوانين ذات العلاقة.

وعلى الصعيد القضائي فقد أصدر المجلس الاعلى للهيئات القضائية مدونة لأخلاق وسلوك رجال القضاء وألحقها بلائحة التفتيش على الهيئات القضائية لتكون جزءاً منها لمسألة من يخالفها أو يتعدى حدودها، وقدم للمحاكمة التأديبية خلال العام 2007 تسعة عشر عضواً من الهيئات

القضائية أُحيل تسعة منهم إلى وظائف غير قضائية، وحرّم البعض الآخر من الترقية لمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاثة ، و بُرأت ساحة أحدهم. وقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة ((مجلس الوزراء)) قراراً بزيادة مرتبات رجال القضاء بنسبة وصلت إلى 100% ، و نسعي حثيثاً إلى توزيع الثروة و عدم تركها إقليمياً و شخصياً ، و كما نسعي إلى الحيلولة دون حصر المنافسة الاقتصادية من خلال لائحة جديدة أصدرتها اللجنة الشعبية العامة للعقود الإدارية.

ولكن ما يؤرقنا و لازال يشُدنا إلى الخلف عدم الوصول إلى آلية أو رؤية شفافة لمن يتولى الوظائف التنفيذية في البلاد، كذلك الضعف الشديد من الارتقاء بمستوى معيشة الموظف العام من خلال ما يتقاضاه من مرتب إلى ما يلاءم الحياة العامة في ليبيا وهما الشيطان اللذان لم يتم تناولهما من الزملاء الذين قدموا أوراقهم البحثية لمنع الفساد هذا اليوم، فمعيار إختيار من يتولى الوظائف القيادية التنفيذية، ورفع دخل الموظف للنأي به عن مستنقع شراء الوظيفة أمران مهمان للقضاء أو الحد من الفساد الإداري. وفي الختام أشكر المملكة الاردنية الهاشمية حكومة وشعباً على رعايتها وريادتها في هذا المجال، وإستضافتها لهذا المؤتمر الذي كان بداية خير للوقوف على مكامن الفساد ومحاولة إيجاد آلية عملية للقضاء عليه ومكافحته، وأول الخير قطرة، كما أنه يسعدنا جداً أن نكون فال خير على هذا البلد بهطول الغيث النافع، فأول الغيث كان ثلجاً مكثفاً، أتمنى أن يكون خيراً على كل الاردنيين الاشقاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار / مصطفى محمد عبد الجليل
ليبيا 2008-1-22

*ملحوظة: أُلقيت فحوي هذه الكلمة إرتجالاً، ومن ثم أعدت صياغة أفكارها من هاتين الورقتين.